نحوَ بيئةٍ تشريعيةٍ مُلائِمةٍ لمُمارسةِ نشاط الصيرفةِ الإسلاميةِ في الجزائر – قراءةٌ في أحكام القانون النَّقدي والمصَّرفي 23-09 ونظامِ بنك الجزائر20-02

Towards a Legislative Environment Suitable for Practicing Islamic Banking Activities in Algeria - A Review of the Provisions of Monetary and Banking Law 23-09 and the Bank of Algeria System 20-02

تاريخ استلام المقال: 2026/01/30 تاريخ قبول المقال للنشر: 2026./03/28 تاريخ نشر المقال: 2026./06/30

نادية بن ميسية

جامعة سطيف -1- الجزائر nadia.benmicia@gmail.com

مُلخَّص

تهدِفُ هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النظام القانوني لمُمارسة نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر وِفق ما جاء به تعديل القانون النقدي والمصرفي رقم **23-09** الذي أقر أحكام جديدة خاصَّة ومتوافِقة مع ما أقرَّه نظام بنك الجزائر **02-20** مسَّت تنظيم بعض جوانب الممارسة، في حين تمَّت الإحالة بخصوص العديد من المسائل إلى تطبيق ذات القواعد التي تسري على البنوك والمؤسسات المالية التقليدية .

وقد خلُصَت الدراسة إلى الإفصاح الصريح عن نية المشرع الجزائري حول إدراج الصيرفة الإسلامية ضمن المنظومة النقدية والمصرفية خاصَّة بعد اعتماد نظام الشبابيك الإسلامية كخطوة أولى .

الكلمات المفتاحية : صيرفة إسلامية، نظام بنك الجزائر، الشبابيك الإسلامية، الرقابة، الهيئة الشرعية للإفتاء .

Summary

This study aims to shed light on the legal framework for practicing Islamic banking activities in Algeria, in accordance with the amendments introduced by Monetary and Banking Law No. 23-09, which established new provisions specific to Islamic banking and consistent with the rules of Bank of Algeria System 20-02, affecting the regulation of certain aspects of practice. Meanwhile, it referred many issues to the application of the same rules that govern conventional banks and financial institutions.

The study concluded by explicitly revealing the intent of the Algerian legislator to integrate Islamic banking into the monetary and banking system, especially following the adoption of Islamic windows as a first step.

Keywords: Islamic banking, Bank of Algeria system, Islamic windows, supervision, the Shariah advisory board. As a first step .

مُقدمة:

تقوم البنوك والمؤسسات المالية بدور جوهري وحيوي في الحياة الاقتصادية المعاصرة انطلاقا من وظيفتها في حِفظ الأموال وتنميتها وتسهيل تداوُلها والتخطيط لاستثمارها إلى جانب دورها في مجال الخدمات والتمويل، ولأنَّها قد تعتمِدُ في ذلك على أساليب قد تتعارضُ مع أحكام الشريعة الإسلامية

– التعامُل بالفائدة – فقد أدرك الفقهاء ضرورة الاستفادة من نشاط المصارف لكن بوسائل شرعية تتَّفِقُ مع مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء.

من هنا برزت فكرة الصيرفة الإسلامية التي تقوم على تعبئة الموارد المالية واستخدامِها بالطرق المشروعة باعتبارها–الصيرفة الإسلامية– إحدى البدائل التمويلية التي لجأت إليها العديد من الدول ومنها الجزائر عِقب الأزمة التي عرفتها نتيجة انخفاض أسعار النفط باعتباره المورد الأساسي لتمويل البرامج التمويلية في الجزائر، والتي نجم عنها تزايُد مخاوف المواطن الجزائري من توظيف أموالِه ضمن البنوك التقليدية لاسيما مع تداعيات أزمة بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري. هذه التداعيات دفعت بالدولة إلى إيجاد آليات تسمحُ لبنك الجزائر بمنح التراخيص للعديد من البنوك والمؤسسات المالية التقليدية لتقديم خدمات مالية متوافِقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية وذلك بالسماح لها بفتح شبابيك إسلامية داخِلها.

وأمام الإبهام الذي كان يسود تأطير نشاط **الصيرفة الإسلامية** في الجزائر باعتبارها من الآليات التمويلية الجديدة التي تهدِفُ إلى استقرار وحماية المعاملات المصرفية، كان بنك الجزائر أكثر إفصاحا ووضوحا في قبول هذا التنظيم المصرفي الحديث وأوَّل مُبادِر بسن نص تنظيمي لتأطير بعض الجوانب القانونية لممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية بموجب بموجب النظام **20–02** وذلك في غياب أي نص قانوني يُؤطِّرُها، بما في ذلك قانون النقد والقرض **03–11** الملغى الذي كان يُطبِّقُ عليها نفس الأحكام المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية التقليدية في كل جوانبها رغم الخصوصية التي كان يُفترض أن تُميِّزها عن غيرها من المؤسسات المماثلة سواء من حيث التأسيس أو من حيث المنتجات المتعامَل بها أو الرقابة الخاضعة لها.

وتماشيا مع المطالبات بضرورة سن تشريع خاص لممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية بدل الاكتفاء بنظام بنك الجزائر الذي كان مُقتضبا، جاء تعديل القانون النقدي والمصرفي رقم**23–09** بأحكام جديدة خاصَّة ومتوافِقة مع ما أقرَّه نظام بنك الجزائر**20–02** لكنَّها لم تخرُج بدورها عن تنظيم بعض الجوانب في حين تمَّت الإحالة بخصوص العديد من المسائل إلى تطبيق ذات القواعد التي تسري على البنوك والمؤسسات المالية التقليدية.

انطلاقا من هذا التطور التشريعي الذي مسَّ نشاط الصيرفة الإسلامية، ستُحاوِل هذه الورقة البحثية الخوض في ثنايا النصوص التشريعية والتنظيمية المؤطرة لنشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر ضمن **إشكالية** تتمحور حول: **مدى مساهمة النصوص التشريعية والتنظيمية في خلق بيئة مناسِبة من شأنِها الرُّقي بنشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر وممارسته في احترام الضوابط الشرعية والتشريعية؟** هذه **الإشكالية** سيتِمُّ مُعالجة مختلف جوانبها باتباع **المنهج الوصفي التحليلي** القائِم على استقراء النصوص القانونية وتمحيصِها من الناحيتين الموضوعية والإجرائية بُغية الوقوف عند مدى

تقبُّل النظام المصرفي الجزائري لممارسات الصيرفة الإسلامية ومدى توفير بيئة وأرضية ملائِمة لهذه الممارسة، وذلك ضمن المباحث الآتية.

المبحث الأوَّل : التدخُّل التشريعي لضبط الجوانب الموضوعية لمُمارسة نشاط الصيرفة الإسلامية

يُعدُّ التدخُّل الموضوعي أحد أوجُه التأطير التشريعي لضبط ممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية إذ بموجب نظام بنك الجزائر **20–02** حدَّد المشرع الصيغ والأساليب المُستخدمة في توظيف أموال مؤسسات الصيرفة الإسلامية واستثمارها، كما نظَّم القانون النقدي والمصرفي الجديد **23–09** العديد من الجوانب الموضوعية المتعلِّقة بمُمارسة نشاط تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، وهي المُمارسة التي خصَّها قانون المالية التكميلي الصادر بموجب الأمر **21–07** [1] بدوره بالعديد من الامتيازات الجبائية سعيا منه نحو توطين مُمارسة نشاط الصيرفة الإسلامية. كلُّ هذه المسائل سيتِمُّ توضيحُها ضمن النقاط الآتية :

المطلب الأوّل : تحديد مفهوم الصيرفة الإسلامية

الصيرفة الإسلامية، جهاز مصرفي جديد من حيث تبنِّيه للتقنيات المصرفية الحديثة والمعاصِرة وأصلي من حيث مرجعيَّته المتمثِّلة في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية التي تمنَعُ التعامُل بالفوائد الربوية.[2]

وقد عرَّفتها المادة **2** من النظام **20–02** [3] على أنَّها : " كل عملية بنكية لا يترتَّب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد. "

وهو المفهوم الذي سايَره التشريع النقدي والمصرفي **23–09**[4] حينما عرَّفها بموجب المادة **71** منه على أنَّها : " كل عملية تقوم بها البنوك أو الشبابيك الإسلامية المطابِقة لأحكام الشريعة الإسلامية. " حيث تقوم هذه الأخيرة على فكرة طرح منتجات إسلامية جديدة بداخِل بنوك أو مؤسسات مالية مُعتمدة من قبل بنك الجزائر.

---

[1] . المؤرخ في **27** شوال **1442** الموافق لـ **8** يونيو **2021** يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة **2021**، ج.ر عدد **44** صادر بتاريخ **27** شوال **1442** الموافق لـ **8** يونيو **2021** ؛

[2] . جغيري بشير، زيرق بد الرحمان، " **الجوانب القانونية لنشاط البنوك الإسلامية في التشريع الجزائري** " مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي آفلو، الجزائر ،م **8**، ع **1**، **2024**، ص ، **69** .

[3] . المؤرخ في **20** رجب **1441** الموافق لـ **15** مارس**2020** **يُحدِّدُ العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد مُمارستِها من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، ج.ر عدد **16** صادر بتاريخ **29** رجب **1441** الموافق لـ **24** مارس**2020**.

[4] . المؤرخ في **3** ذي الحجة **1444** الموافق لـ **21** يونيو **2023** **يتضمن القانون النقدي والمصرفي**، ج.ر عدد **43** صادر بتاريخ **9** ذو الحجة **1444** الموافق لـ **27** يونيو **2023** .

يُلاحَظُ من خلال هذان المفهومان أنَّ أهم قاعدتين تميّزان نشاط الصيرفة الإسلامية هما قاعدة عدم التعامُل بالفائدة–الربا– على اعتبار أنَّ الفائدة هي الفارِق الأساسي بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية وقاعدة المشاركة في العملية المصرفية. (1)

المطلب الثاني : تحديد منتجات الصيرفة الإسلامية

حصر المشرع بموجب نظام بنك الجزائر رقم**20–02** طائفة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في مادته **4** على النَّحو الآتي: " تخُصُّ العلميات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية المنتجات الآتية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار. " ولم يكتفِ المشرع بتحديد هذه المنتجات، بل وضع تعريفا تشريعيا خاصا بكل منتج، فكل تعامُل من طرف البنوك والمؤسسات المالية خارج هذه المنتجات يُخرِج التصرَّف من دائرة الصيرفة الإسلامية، تتمثَّل هذه المنتجات فيما يلي :

أوّلا : صيغة المرابحة

وهي الصيغة الأكثر تداوُلا وطلبا، وقد عرَّفتها المادة **05** من النظام **02/20** على أنَّها: "عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع لزبون سلعه معلومة، سواء كانت منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، بتكلُفة اقتنائها مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقا ووفقا لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين".

تقوم هذه الصيغة[2] على فكرة قيام المصرف بشراء بضاعة أو تجهيزات معينة لحساب العميل بطلب منه بعد تحديد أوصافها، ويعيد بيعها له مع هامش ربح معلوم متفق عليه عند إبرام العقد؛ فالمرابحة هي شراء المصرف الإسلامي سلعة بناء على طلب العميل، ثم يقوم ببيعها لهذا الأخير مقابل ربح معلوم يتفق عليه الطرفين .

ثانيا. صيغة المشاركة

عرفتها المادة **06** من النظام **20–02** على أنّها: "عقد بين بنك أو مؤسسة مالية وواحد أو عدة أطراف بهدف المشاركة في رأس مال مؤسسة أو مشروع أو في عمليات تجارية من أجل تحقيق ربح. "

---

[1] . بلقاسمي سليم؛ " **عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء نظام بنك الجزائر رقم 20–02** " مجلة نور للدراسات الاقتصادية، جامعة الجزائر–**1**– بن خدة يوسف، الجزائر، م **06**، ع **10**، **2020**، ص **91**، .

[2]. بن عيسى بن علية، وعبد القادر قرش، "**الصيرفة الإسلامية كشكل من أشكال الصيرفة الشاملة في المصارف الخاصَّة في الجزائر مع الإشارة لبنك البركة الجزائري**"، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر، م **08**، ع **15**، **2017**، ص، **266** .

تقوم هذه الصيغة[1] على فكرة اشتراك طرفين أو أكثر في المال أو العمل على أن يتِمَّ الاتفاق على كيفية اقتسام الربح أما الخسارة فيجب أن تكون حسب نسبة المشاركة في رأس المال، ويُطبِّقُ المصرف الإسلامي هذه الصيغة بالدخول بأمواله شريكا مع طرف أو مجموعة أطراف في تمويل المشاريع مع اشتراكه في إدارتها ومتابعتها.

ثالثا: صيغة المضاربة

عرَّفتها المادة **7** من النظام **20–02** على أنّها: " عقد يُقدِّمُ بموجبه بنك أو مؤسسة مالية المُسمَّى(مقرض لأموال)، رأس المال اللاَّزم للمقاول الذي يُقدِّمُ عمله في مشروع من أجل تحقيق أرباح. "

تقوم هذه الصيغة[2] على فكرة وجود عقد بين طرفين يُقدِّمُ أحدهما المال والأخر العمل، حيث يُدفَع المال من الطرف الأول ويسمى صاحب المال إلى الطرف الثاني ليُتَاجِر به ويُسمَّى المضارب على أن يكون الربح مشتركا بينهما بنسب مُتَّفق عليها عند العقد وإذا تحقَّقت الخسارة يتحمَّلُها صاحب المال ما لم يثبُت أنَّ هناك تقصير أو إهمال أو تعدٍ من المضارِب، كما أن هذا الأخير لا يحصُل على مقابِل لجهده في حالة الخسارة وذلك ضمانا لتحقيق المساواة بينه وبين صاحب المال فهما يربحان معا أو يخسران معا.

رابعا : صيغة الإجارة

عرَّفتها المادة **08** من النظام **20–02** على أنّها: "عقد إيجار يضع من خلاله البنك أو المؤسسة المالية المسمَّى "المؤجر" تحت تصرُّف الزبون المسمَّى "المستأجر"، وعلى أساس الإيجار، سلعة منقولة أو غير منقولة يملكُها البنك أو المؤسسة المالية لفترة مُحدَّدة مقابِل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد. "

تقوم هذه الصيغة[3] على فكرة وجود اتفاق يقوم بموجبه المصرِف (المؤجِر) بشراء أو إنشاء أحد الأصول بغرض تأجيره وفقاً لطلب العميل (المستأجِر) وبناءً على وعد من العميل باستئجار الأصل لمدة

---

1. ناصر سليمان، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة**، مكتبة الريام، الجزائر **2006**، ص، **175** .

2. بشوندا رفيق، سمرد نوال، "**دراسة تأثير المخاطر على صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية**"، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة جيلالي الياس، سيدي بلعباس، بالجزائر، م **09**، ع **09،2014** ، ص، **260** .

3. الموقع الرسمي لبنك نزوي، **النشأة والتطور/تفسير–مصطلحات–الصيرفة–الإسلامية/الاستصناع** https://www.banknizwa.om/ تاريخ الدخول إلى الموقع : **2025.12.29** .

مُحدَّدة وسداد أقساط الإيجار، وقد ينتُج عن الإجارة ملكية الأصل أو هبته إلى المستأجِر في نهاية المطاف وهذا ما يحدُث في الغالب.

خامسا. صيغة السَّلَم

عرفته المادة **09** من نظام بنك الجزائر **20-02** على أنه: " عقد يقوم من خلالِه البنك أو المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشتري بشراء سلعة، التي تُسلَّم له آجلا من طرف زبونه مُقابِل الدفع الفوري والنقدي ."

تقوم هذه الصيغة[1] على فكرة مُبادلة ثمن بمبيع والثمن عاجل أو مُقدَّم، والمبيع آجل أو معجل وصيغة التمويل بالسلم تُستعمَل في تمويل القطاع الفلاحي وهو القطاع الذي استحدثت فيه أصلا، وذلك من خلال مساعدة الفالحين في فترة ما قبل نُضج المحصول، كما يُمكِنُ استخدام السَّلم في تمويل التجارة الخارجية من أجل دفع حصيلة الصادرات.

سادسا: صيغة الاستصناع

عرفته المادة **10** من النظام **02/20** على أنَّه: " عقد يتعهَّدُ بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية بتسليم سلعة إلى زبونه صاحب الأمر، أو بشراء لدى مصنع سلعة ستُصنَع وفق خصائص مُحدَّدة ومُتَّفقٌ عليها بين الأطراف بسعر ثابت وفقا لكيفيات التسديد المُتَّفق عليها مُسبقا بين الطرفين. "

تقوم هذه الصيغة[2] على فكرة بيع شيء موصوف بالذمة يكون فيه الثمن حالاً و المبيع مؤجلاً فهو عبارة عن اتفاق بين المصرف والعميل يقوم المصرف بموجبه ببيع عقار مُطوَّر للعميل وفقاً لمواصفات مُتَّفق عليها، يقوم المصرف بتطوير العقار على نفقتِه الخاصَّة أو من خلال مقاولٍ فرعي ثم يقوم بتسليمه للعميل لقاء ثمن مُتَّفق عليه، ومن الأمثلة على المنتج المالي التقليدي المشابه الرهن العقاري أو التجاري وتمويل المشاريع .

سابعا : حسابات الودائع

عرَّفتها المادة **11** من النظام **20-02** على أنَّها:" حسابات تحتوي على أموال يتِمُّ إيداعُها في بنك من طرف أفراد أو كيانات مع الالتزام بإعادة هذه الأموال أو ما يُعادِلُها إلى المودِع أو إلى شخص آخر مُعيَّن عند الطلب حسب شروط مُتَّفقُ عليها مُسبقا. "

---

[1]. مهناوي حنان، "**الصيرفة الإسلامية من منظور قانوني**"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 ، الجزائر ، م 5 ، ع2، 2021، ص، 150.

[2]. الموقع الرسمي لبنك نزوي، **النشأة والتطور/تفسير-مصطلحات-الصيرفة-الإسلامية/الاستصناع** https://www.banknizwa.om/ تاريخ الدخول إلى الموقع : 2025.12.29 .

تدخُل هذه العملية في إطار عمليات تلقِّي الأموال من الجمهور لذلك أخضعتها المادة 22 من النظام 20–02 للقواعد المنصوص عليها ضمن التشريع النقدي والمصرفي23–09 لاسيما المادة 69 منه والتي تعتبِر الأموال المُتلقاة من الجمهور تلك التي الأموال التي تتلقَّاها البنوك والمؤسسات المالية من الغير لاسيما في شكل ودائِع مع حق استعمالِها لحساب من تلقَّاها .

تاسعا : الودائع في حسابات الاستثمار

عرَّفتها المادة 12 من النظام 20–02 على أنَّها: " توظيفات لأجل تُترك تحت تصرُّف البنك من طرف المودِع لغرض استثمارِها في تمويلات إسلامية وتحقيق أرباح. "

ولأهمية هذه الصيغة، فقد أخضعتها المادة 22 من النظام 20–02 لموافقة مكتوبة من طرف الزبون الذي يُجيزُ للبنك أن يستثمِر ودائِعه في محفظة مشاريع وفي عمليات الصيرفة الإسلامية.

المطلب الثالث : تطبيق نظام الإعفاءات الجبائية على منتجات الصيرفة الإسلامية

لم يكتفِ المشرع بتدخُّله لتحديد وحصر طائفة منتجات الصيرفة الإسلامية، بل أقرَّ إفادة بعضها من امتيازات جبائية سعيا منه نحو استقطاب المواطنين إلى الاستفادة من خدمات الصيرفة الإسلامية وتشجيع الإقبال عليها، وما يُلاحظ على هذه الإعفاءات أنَّها طالت بصورة كبيرة صيغتي التمويل بالمرابحة بالدرجة الأولى كونها أكثرُ الصيغ انتشارا وتداوُلا وقبولا من طرف زبائن هذه المؤسسات، تليها صيغة الإجارة المُنتهية بالتمليك بالدرجة الثانية حسب ما جاء به قانون المالية التكميلي لسنة 2021. تتمثل هذه الإعفاءات فيما يلي :

أولا: استثناء غرامات التأخير والمنتجات الأخرى التي لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية من وعاء الضريبة

ويُشترط للاستفادة من الإعفاء حسب ما نصت عليه المادة 147 مكرر1 من قانون الضرائب المباشرة الرسوم المُماثِلة المُضافة بالمادة 5 من الأمر21–07 أن تكون هذه الغرامات والمنتجات مُوجَّهة لإنفاقِها على الأعمال الخيرية، كما يُشترط علاوة على ذلك أن تتِمَّ عملية الإنفاق تحت رقابة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية .

ثانيا: إعفاء فوائض القيمة المُحقَّقة من طرف البنوك والمؤسسات المالية من الأرباح الخاضعة للضريبة

وذلك حسب ما نصَّت عليه المادة 173 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المعدلة بالمادة 6 من الأمر21–07: "لا تدخُل ضمن الأرباح الخاضعة للضريبة ، فوائض القيمة المُحقَّقة من طرف البنوك والمؤسسات المالية عند التنازل عنصر عن الأصول في إطار عقود التمويل في صيغتي المرابحة والإجارة المنتهية بالتمليك . "

ثالثا : اعتماد قواعد استثنائية بخصوص كيفية احتساب الرسم على النشاط المهني

إذا كانت القاعدة العامَّة تقضي بأنَّ احتساب الرسم على النشاط المهني يتمُّ على أساس رقم الأعمال المُحقق في الجزائر، فإنَّه بخصوص المعليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية لاسيما فيما يتعلَّق بصيغة المرابحة، فقد أخذ المشرع بقاعدة خاصَّة في احتسابه حسب ما جاء بالمادة **217** من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المعدلة بالمادة **7** من الأمر **21-07** : " ... بالنسبة للعمليات البنكية المتضمّنة تسويق منتج الصيرفة الاسلامية في صيغة المرابحة يتشكل الرسم على النشاط المهني من هامش الربح المتفق عليه مُسبقا في العقد."

رابعا : اعتماد قاعدة حسم هامش الرِّبح المُتَّفق عليه مُسبقا في العقد بخصوص عمليات بيع العقارات :

قصد تحفيز المواطنين على الإقدام على صيغة المرابحة، فقد خصَّهم المشرع المالي بامتياز آخر مفاده حسم هامش الربح المتفق عليه مُسبقا في العقد بالنسبة لعمليات بيع العقارات حصرا لفائدة الزبائن حسب ما جاء بنص المادة **27** من قانون التسجيل المعدلة بالمادة **11** من الأمر **21-07** التي جاء فيها ما يلي: "يتمُّ حسم هامش الربح المتفق عليه مسبقا في العقد بالنسبة لعمليات بيع العقارات المنجزة من طرف البنوك والمؤسسات المالية لفائدة زبائنها في إطار عقود تمويل المرابحة."

خامسا : الإعفاء من دفع تكاليف الموثق المُكلَّف بتحرير العقد :

أعفى المشرع مُمتلكي السَّكنات التي تمَّ إنجازُها في إطار الدَّعم المالي للدولة وكذا البنوك والمؤسسات المالية التي تعتمِدُ على صيغة المرابحة من دفع تكاليف الموثق المُكلَّف بتحرير العقد المتضمن نقل الملكية لفائدة زبائنها حسب ما نصَّت عليه المادة **257** من قانون التسجيل المعدلة بالمادة **12** من الأمر **21-07** والتي جاء فيها ما يلي: "إعفاء مُمتلكي السكنات التي تمَّ انجازها في إطار بناء سكنات تستفيد من الدعم المالي للدولة. "

سادسا : الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية

أعفى المشرع البنوك والمؤسسات المالية التي تعتمد صيغتي التمويل بالمرابحة والإجارة المنتهية بالتمليك من رسم نقل الملكية حسب ما جاءت به الفقرة **8** من المادة **258** من قانون التسجيل المعدلة بالمادة **13** من الأمر **21-07**: " تُعفى من رسم نقل الملكية ... البنوك والمؤسسات المالية فيما يخُصُّ كل العمليات المتعلقة بنقل ملكية العقارات ذات الاستعمال السكني المقتناة باسمها في إطار عمليات التمويل بصيغتي مرابحة و الإجارة المنتهية بالتمليك من أجل اقتناء السكنات لفائدة الخواص... "

سابعا : الإعفاء من دفع حقوق التسجيل

أعفى المشرع البنوك والمؤسسات المالية حسب الفقرة **9** من المادة **258** من قانون التسجيل المعدلة بالمادة **13** من الأمر **21-07** من حقوق التسجيل عن العمليات الآتية: "الإعفاء **من** حقوق

التسجيل لعمليات نقل ملكية التجهيزات أو للعقارات المهنية المتنازَل عنها من طرف البنوك والمؤسسات المالية لفائدة المُقرِض المستأجِر في إطار عقود المرابحة و الإجارة المنتهية بالتمليك ..."

ثامنا : اعتماد قواعد استثنائية بخصوص احتساب الرسم على قيمة العقار

فإذا كانت القاعدة العامَّة أن **1%** من هذا الرسم تُحتسب على أساس قيمة العقار ، فإنَّ المشرع خصَّ البنوك والمؤسسات المالية بشأن عقد المرابحة بامتياز آخر حسب ما نصَّت عليه المادة **353** ف**1** من قانون الرسم المعدلة بالمادة **14** من الأمر **21–07** والتي جاء فيها : " ... غير أنَّه بالنسبة للاقتناءات العقارية المُنجزة من طرف البنوك والمؤسسات المالية لفائدة الزبائن في إطار عقد التمويل بصيغة المرابحة فإنَّ هامش الربح المُتَّفق عليه مُسبقا في هذا العقد يتِمُّ حسمُه من قيمة العقار أو العقارات. "

تاسعا : الإعفاء من رسم الإشهار العقاري

أعفى المشرع بدوره البنوك والمؤسسات المالية التي تعتمد على صيغة التمويل بالمرابحة كونها أكثر الصيغ تداوُلا وانتشارا وقبولا لدى الزبائن من رسم الإشهار العقاري حسب ما نَّصت عليه **353–5** من قانون التسجيل المعدلة بالمادة **15** المادة من الأمر **21–07** والتي أعفت العمليات المتعلِّقة بنقل ملكية العقارات الآتية من رسم الإشهار العقاري :" تُعفى من رسم الإشهار العقاري ... العقود المتعلقة باقتناء العقارات المُنجزة من طرف البنوك والمؤسسات المالية التي يحكُمُها الأمر **03–11** المؤرخ في ... في إطار الإيجار العقاري وعقد الإجارة أو أي قرض عقاري موجه لتمويل الاستثمارات المنجزة من قَبل المتعاملين الاقتصاديين للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الفلاحي أو لممارسة مهن حرة ... عملية نقل العقارات المُنجزة من طرف البنوك والمؤسسات المالية من أجل الاستعمال السكني المُقتناة بأسمائَهم في إطار عمليات التمويل بصيغة المرابحة. "

عاشرا : الإعفاء من الرسم على القيمة المُضافة

في إطار تعزيز علاقة المواطنين بخدمات الصيرفة الإسلامية أعفى المشرع البنوك والمؤسسات المالية بالنسبة للعمليات المتعلِّقة بالقروض التي تُقدِّمُها هذه الأخيرة لهم لأجل اقتناء أو بناء مساكن فردية من الرسم على القيمة المضافة حسب ما نصَّت عليه المادة **10** من قانون الرسم على رقم الأعمال المعدلة والمُتمَّمة بالمادة **17** من الأمر **21–07** والتي جاء فيها: " تُعفى من الرسم على رقم الأعمال ... عمليات القروض البنكية الممنوحة للعائلات من أجل اقتناء أو بناء مساكن فردية ، كما تُطبق أحكام هذا البند على العمليات البنكية للصيرفة الإسلامية بصيغ المرابحة، الاستصناع، الإجارة المنتهية بالتمليك ...، الجزء المتعلق بتسديد القروض في إطار عقود القروض العقارية على المدى المتوسط والطويل بما في ذلك تلك المرتبِطة بالقرض الإيجاري العقاري، كما تُطبق هذه الأحكام على العمليات البنكية للصيرفة الإسلامية بصيغتي المرابحة والإجارة المنتهية بالتمليك. "

حادي عشر : اعتماد قواعد استثنائية بخصوص مُشتملات رقم الأعمال الخاضع للرسم

فإذا كانت القاعدة العامَّة أنَّه يشمُل ثمن البضائع أو الأشغال أو الخدمات بما في ذلك كل المصاريف والحقوق والرسوم باستثناء الرسم على القيمة المضافة، فإنَّه بخصوص تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية بصيغة المرابحة يشمُل حسب المادة **15** من قانون الرسم على رقم الأعمال المعدلة بالمادة **18** من الأمر **21–07** ما يلي : " ... بالنِّسبة للعمليات البنكية المتضمِّنة تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية بصيغة المرابحة يتكوَّن وعاء الرسم على القيمة المضافة من هامش الربح المُتَّفق عليه مُسبقا. "

ثاني عشر: الاستفادة من تخفيضات الخزينة العمومية بالنِّسبة لمُعدلات الفائدة على القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية وكذا النِّسب من هامش الأرباح

وذلك بالنسبة للعمليات البنكية المطبقة على منتجات الصيرفة الإسلامية والمُرخَّص بها من قِبل بنك الجزائر، غير أنَّه اشترط للاستفادة من هذه التخفيضات أن تكون هذه القروض مُوجَّهة لتمويل مشاريع استثمارية في مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب، كما حدَّد نسبة الاستفادة من التخفيض وكذا المدة القُصوى للتكفُل بهذا التخفيض استنادا لما نصَّت عليه المادة **94** من قانون المالية المتعلقة بالعمليات المالية للدولة المعدلة بالمادة **44** من الأمر **21–07** والتي جاء فيها : " تُحدد تخفيضات الخزينة لمعدلات الفائدة على القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية وكذا النِّسب من هامش الربح بالنِّسبة للعمليات البنكية المُطبَّقة في إطار منتجات الصيرفة الاسلامية المُرخَّص بها من قِبل بنك الجزائر والموجهة لتمويل مشاريع استثمارية في مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب كما يأتي:

– **3%** بالنِّسبة للاستثمارات المُنجزة في مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب؛

– **2%** بالنسبة للاستثمارات المُنجزة في المناطق الأخرى؛

– تُحدَّد مدة التكفُّل بتخفيض معدل الفائدة وكذا النِّسبة من هامش الربح بخمس**(5)** سنوات بالنِّسبة للقروض والعقود التي تفوقُ مُدَّتُها سبع **(7)** سنوات ، وبثلاث **(3)** سنوات بالنِّسبة للقروض والعقود التي تساوي مُدتُّها سبع **(7)** سنوات أو تقِلُّ عنها. "

وعلاوة على ما تقدَّم، رخَّص المشرع بموجب المادة **109** المعدَّلة والمتمَّمة بالمادة **45** من الأمر **21 –07** للخزينة العمومية التكفُّل بتخفيض نسبة الفائدة على القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذا نسبة من هامش الربح بالنِّسبة للعمليات البنكية المطبَّقة في إطار منتجات الصيرفة الإسلامية المُرخَّص بها من قِبل بنك الجزائر متى كانت موجَّهة لاقتناء سكن جماعي أو بناء سكن ريفي وكذا مسكن فردي مُنجَز في شكل متجمَّع في مناطق مُحدَّدة من ولايات الجنوب والهضاب

العليا من قِبل المستفيدين الذين لا تتجاوز مداخيلُهم مبلغا مُحدَّدا بالرجوع إلى عدد مرات من الأجر الوطني الأدنى المضمون.

وتكمُن العبرة من إقرار هذه الامتيازات الجبائية المالية في تعزيز الدور الاقتصادي لمنتجات الصيرفة الإسلامية والتأكيد على أهميَّتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ودعم وتشجيع الاستثمارات لاسيما في مناطق الهضاب العليا و الجنوب.

المبحث الثاني : التدخُّل التشريعي لضبط الجوانب الإجرائية لمُمارسة نشاط الصيرفة الإسلامية

يُعدُّ التدخُّل الإجرائي أحد أوجُه التأطير التشريعي لضبط ممارسة نشاط الصيرفة السلامية، إذ بموجب نظام بنك الجزائر **20-02** حدَّد المشرع مُختلف الإجراءات الشكلية التي يتعيَّن التقيُّدُ الصَّارم بها من طرف البنوك والمؤسسات المالية الرَّاغبة في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية والتي أصبحت[1] مُنافِسا قويا للبنوك التقليدية وبديلا عادِلا واستجابة لرغبات العملاء الذين أصبحوا يرفُضون التعامُل مع المؤسسات الربوية.

هذا وتجدُر الإشارة إلى أنَّ التشريع النقدي والمصرفي **23-09** بدوره قد تدخَّل لتنظيم الكثير من جوانِبها بناءً على الإحالة التي تضمنَّها نظام بنك الجزائر في مادته **22**.

وعلى ضوء هذه النصوص سيتِمُّ التعرُّض ضمن هذا المحور لمُختلف الإجراءات المُتَّبعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المُمارِسة لنشاط الصيرفة الإسلامية، ومُختلف آليات الرقابة على آدائها ضمن النقاط الآتية:

المطلب الأوّل : تحديد طائفة الأشخاص المعنوية المخولة بمُمارسة نشاط الصيرفة الإسلامية

---

[1]. بوزاور فهيمة، " **الإطار التشريعي والتنظيمي للصيرفة الإسلامية في الجزائر**" مجلة الاجتهاد القضائي وأثره على حركة التشريع مخبر الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، م **14**، ع **29**، **2022**، ص، **762** .

حدَّد المشرع بموجب المادة 72 من القانون النقدي والمصرفي الشكل القانوني الذي ينبغي أن تتَّخِذه الأشخاص المعنوية الرَّاغبة في مزاولة نشاط الصيرفة الإسلامية على النَّحو الآتي:

أوّلا: البنوك والمؤسسات المالية المُعتمدة لمُمارسة بصِفتِها الاعتيادية عمليات مصرفية مُتعلّقة بالصيرفة الإسلامية حصرا

أوجب المشرع على البنوك والمؤسسات المالية الرَّاغِبة في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية أن تتَّخِذ الشكل القانوني المُحدَّد من طرفه حسب ما نصَّت عليه المادة **91** من التشريع النقدي والمصرفي **23–09** التي جاء فيها ما يلي: " يجب أن تُؤسَّس البنوك والمؤسسات المالية في شكل شركات ذات أسهم ويُقدر المجلس جدوى اتخاذ بنك أو مؤسسة مالية لشكل تعاضدية. "

وفي ظل عدم وجود أحكام خاصَّة ضمن نظام بنك الجزائر**20–02** فإن الإحالة واضحة لتطبيق أحكام القانون **23–09** بخصوص الشكل الوَّاجب اتخاذه، والذي يُحيل بدوره لأحكام الشركات ذات الأسهم التي نظَّم أحكامَها القانون التجاري سواء من حيث إجراءات تأسيسها أو إدارتها– والذي اعتبره البعض[1] عقبة كبيرة أمام تطوُّر نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر بصفة خاصَّة والمالية الإسلامية بصفة عامَّة.

وتكمُن العبرة في اختيار هذا النوع من شركات الأموال[2] لسهولة التعامُل معها والاستثمار فيها كما أنَّها أداة للتطوُّر الاقتصادي ومُحرِّكا له.

وعن رأس مال هذه الشركة ، فيتِمُّ تحديده من طرف بنك الجزائر حسب المادة **64** من القانون **23–09** التي خوَّلت لمجلس النقد والقرض حصرا بصفته سلطة نقدية ما يلي: " ... شروط اعتماد البنوك والمؤسسات المالية وإنشائِها وكذا شروط إقامة شبكاتِها، ولاسيما منها تحديد الحد الأدنى من رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشروط إبرائه ... . "

ثانيا: البنوك والمؤسسات المالية من خلال هيكل يُسمَّى" شباك " يُخصَّصُ حصريا للعمليات المتعلِّقة بالصيرفة الإسلامية

---

1. أوصغير الويزة، " **الصناعة المالية في العالم – الواقع والمعوقات** " مجلة الباحث الاقتصادي ، جامعة **20** أوت **1955** سكيكدة ، الجزائر،م**7** ، ع**2020**،**1**، ص، **30** .

2. جغيري بشير، زيرق بد الرحمان، المرجع السابق، ص ص، **72**–**73**.

عرَّفته المادة **17** من نظام بنك الجزائر على أنّه: " هيكل داخِل البنك أو المؤسسة المالية مُكلَّف حصريا بتقديم خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية." تُكلَّف هذه النوافذ حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية؛ أي مُختلف العمليات التي لا يترتَّب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد.(1)

وضمانا لممارسة هذه الشبابيك نشاطها الصيرفي وِفق ضوابط الشريعة الإسلامية، فقد نصَّ صراحة على استقلاليتها المالية والإدارية عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية:

1. الاستقلالية المالية

تكريسا لاستقلاليته المالية عن باقي هياكل البنك أو المؤسسة المالية، نصَّ المشرع صراحة بموجب المادة **17** من نظام بنك الجزائر **20-02** على وجوب الفَّصل الكامِل بين المحاسبة الخاَّصة بشباك الصيرفة الإسلامية والمحاسبة الخاصَّة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية.

هذا الفَّصل من شأنِه أن يسمح على وجه الخصوص بإعداد جميع البيانات المُخصَّصة حصريا لنشاط شباك الصيرفة الإسلامية والمُقدَّمة لهيئات الرقابة ومصالح بنك الجزائر، إلى جانب حِفظ مُختلف العقود والأوراق الثبوتية والمُستندات والوثائق الخاصَّة بالمُعاملات التي يُجرِيها الشباك(2) ولم يتوقَّف المشرع عند هذا الحد، بل أقَّر باستقلالية المحاسبة الخاصَّة بزبائن الصيرفة الإسلامية عن المحاسبة الخاصَّة بباقي زبائن البنك أو المؤسسة المالية.

2. الاستقلالية الإدارية

تتجسَّد استقلالية شباك الصيرفة الإسلامية إداريا عن باقي هياكل البنك أو المؤسسة المالية حسب المادة **18** من النظام **20-02** من خلال هيكل تنظيمي ومُستخدمين مُتخصِّصين حصريا لذلك بما في ذلك على مستوى شبكة البنك أو المؤسسة المالية، يتِمُّ ذلك ميدانيا من خلال وضع أقسام أو إدارات أو وحدات إدارية تعملُ على تسيير الشباك وتُحدِّدُ مهامه وصلاحياته والإجراءات المُطبَّقة من طرفِه لضمان حُسن سيره.

من هذا المنطلق يُعتبر عنصر التخصُّص مهما جدا، حيث يُفترض أن يُشرِف على هذه الشبابيك مُستخدمين مُتخصِّصين تتوفَّر فيهم مُؤهِّلات خاصَّة؛ أي لهم دراية وتكوين خاصُّ بمجال الصيرفة

---

1. دوابة أشرف، " **تقويم نوافذ الصيرفة الإسلامية – دراسة حالة الجزائر**" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ، م **19** ، ع **1،2023**، ص،**192**.

2. حربي لمياء، " **الإطار التشريعي للصيرفة الإسلامية عبر شبابيك البنوك التقليدية الجزائرية** "، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، م**10** ،ع**1** ، **2022**، ص، **325**.

الإسلامية من قانونيين في المجال المصرفي والبنكي والمعاملات الإسلامية، ومن ذوي الاختصاص في مجالي المالية والمحاسبة الشرعية وكذا فقه المعاملات المالية الإسلامية.[1]

3. الإفصاح

إلى جانب عنصر الاستقلالية ألزمَها نظام بنك الجزائر حسب الفقرة الأخيرة من المادة **19** بوجوب التزام الشفافية والوضوح تجاه زائنها من خلال إعلام المودعين خاصَّة أصحاب حسابات الاستثمار حول الخصائص ذات الصلة بطبيعة حساباتهم، وكذا إعلامهم بجدول التسعيرات لمُنتجاتها والشروط الدُّنيا والقُصوى التي تُطبق عليهم .

المطلب الثاني: تحديد الالتزامات المُلقاة على عاتق الأشخاص المعنوية المُخوَّلة بمُمارسة نشاط الصيرفة الإسلامية

ألقى المشرع على عاتق الأشخاص المعنوية المخولة بممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية جملة من الالتزامات يتعين عليها احترامها، تتمثل فيما يلي :

أوّلا : الحصول المُسبق على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية

ألزمت المادة **14** من نظام بنك الجزائر **20-02** على البنوك والمؤسسات المالية الرَّاغِبة في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، وقبل طلب الترخيص من بنك الجزائر الحصول على شهادة المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية حسب ما يُستفاد من نصِّها على ما يلي: " قبل طلب الترخيص لدى بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، يجب على البنك أو المؤسسة المالية أن يحصُل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية تُسلم من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية. " وهو ما أكَّدته بدورها المادة **73** من القانون النقدي والمصرفي والتي اشترطت لتسويق المنتجات المصرفية المتعلِّقة بالصيرفة الإسلامية الحصول المُسبق على شهادة المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية والتي تمنحُها حصرا الهيئة الشرعية للإفتاء في مجال المالية الإسلامية وموافقة بنك الجزائر – مجلس النقد والقرض–

وهي وثيقة إدارية تُوضِّحُ مدى شرعية المنتوج أو الخدمة البنكية ومُطابقتِها لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث يتِمُّ إصدارها بناءً على تقديم بطاقة وصفية للمنتوج أو الخدمة والتي تُحدِّدُ بدورها نوعه – المنتوج– يتِمُّ تسليمُها حصرا من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية والموجودة تحت وصاية المجلس الإسلامي الأعلى.

تتضمَّن هذه البطاقة تقريرا من المسؤول عن رقابة المطابقة يُؤكِّدُ فيه عدم وجود خطر عدم المطابقة أي عدم مخالفة المنتوج المُقدَّم وإجراءاته للأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلِّقة بالبنوك

---

[1]. حربي لمياء، المرجع السابق، ص، 325.

والمؤسسات المالية والتي تشترِطُ بدورها[1] التأكُّد من أنَّ قياس المخاطر النَّاجِمة عن هذه المنتوجات الجديدة وتحدِيدها ورقابتِها قد تمَّ وضعها مُسبقا بموجب أنظمة من بنك الجزائر.

ثانيا: الحصول على ترخيص مُسبق من بنك الجزائر:

الترخيص هو الإذن بالموافقة من طرف بنك الجزائر للبنك أو المؤسسة المالية المُعتمدة قانونا لتسويق منتوج جديد أو خدمة بنكية جديدة إلى جانب المُنتجات التي يُقدِّمُها أو تُقدّمُها حسب ما نصَّت عليه المادة **4** من النظام **20-01** [2] : " يجب أن يخضع تسويق أي منتوج جديد أو خدمة بنكية من طرف البنوك والمؤسسات المالية لترخيص مُسبق صادر عن بنك الجزائر. " وهو ما أكَّدته بدورها المادة **13** من النظام **20-02** التي جاء فيها: " تخضع منتجات الصيرفة الإسلامية إلى طلب ترخيص مُسبق لدى بنك الجزائر . "

أمَّا المنتوج الجديد فقد حدَّدت مفهومَه المادة **5** من النظام **20-01** على أنَّه: " كل منتوج ادخار أو منتوج قرض أو خدمة بنكية لم يكن محل طرح في السوق. " انطلاقا من هذه النصوص، يُعدُّ كل طرحٍ لأي منتج جديد أو القيام بأي عملية بنكية إذا دون الحصول على ترخيص مُسبق من بنك الجزائر مخالفا لأحكام نظام بنك الجزائر والتشريع البنكي والمصرفي .

ولأن المشرع قد أحال بموجب المادة **22** من نظام بنك الجزائر **20-02** إلى تطبيق الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلِّقة بالبنوك والمؤسسات المالية قاصدا بذلك أحكام التشريع النقدي والمصرفي فإنَّ الأمر يقتضي الرجوع لأحكامه، وذلك بغية تحديد كيفيات سيرورة عملية منح الترخيص والتي تقتضي التعرُّض لما يلي :

1. تحديد الجهة الإدارية المُخوَّلة بمنح الترخيص المُسبق

يُعدُّ منح التراخيص بمزاولة المهنة المصرفية من أهم القرارات الفردية التي يتَّخِذُها حسب ما حددَّته المادة **64** من القانون **23-09** المتضمن القانون النقدي والمصرفي : " ... الترخيص بفتح البنوك والمؤسسات المالية وتعديل قوانِينها الأساسية وسحب الاعتماد ... "

2. تقديم ملف إداري للجهة المُخوَّلة بمنح الترخيص

حسب الفقرة الثانية من المادة **16** من النظام **20-02** : " يتعيَّن على البنك أو المؤسسة المالية تقديم ملف لبنك الجزائر لطلب الترخيص المُسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية. يتضمَّن هذا الملف

---

1. حربي لمياء، المرجع السابق، ص، 324.

2. المؤرخ في **20** رجب **1441 الموافق** لـ **15** مارس **2020 يُحدِّدُ القواعد العامة المتعلِّقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية** ، ج.ر عدد **16** صادر بتاريخ **29** رجب **1441** الموافق لـ **24** مارس **2020** .

على وجه الخصوص الوثائق الآتية... " وبخصوص عناصر الملف الوَّاجب تقديمه دعما لطلب الترخيص فيتِمُّ تحديدُها من طرف بنك الجزائر بموجب تعليمة حسب المادة **6** من النظام **20–02**، حيث تقوم مصالح بنك الجزائر في هذا الصدد بمسك مُدوَّنة يتِمُّ فيها توثيق المنتجات والخدمات المُرخَّص بها حسب المادة **7** من النظام **02–01** والتي يتعيَّن تحيينُها بصفة دورية ونشرِها من طرف بنك الجزائر وكذا إرسالِها للبنوك والمؤسسات المالية.

هذا وتجدُرُ الإشارة إلى أنَّ المشرع بموجب النَّص أعلاه، قد حدَّد مُشتملات الملف المُقدَّم لمجلس النقد والقرض على النَّحو الآتي:

– شهادة المطابقة لأحكام الشريعة مُسلَّمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية؛

– بطاقة وصفية للمنتوج؛

– رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية؛

– الإجراء الواجب اتِّباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشباك الصيرفة الإسلامية عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية.

وإلى جانب هذه العناصر، يتعيَّن على المتلمِسون للحصول عليه – الترخيص المُسبق –أن يُقدِّموا برنامج النشاط والإمكانات المالية والتقنية التي يعتزِمون استخدامَها، وتبرير صفة الأشخاص الذين يُقدِّمُون الأموال وعند الاقتضاء ضامنيهم، كما ينبغي عليهم تسليم قائمة المُسيِّرين والرئيس لمجلس النقد والقرض ومشروع القانون الأساسي والتنظيم الداخلي، ووثائق تُثبِتُ نزاهة المُسيِّرين وأهليتهم وتجرُبتَهم في المجال المصرفي حسب ما نصَّت عليه المادة **99** من القانون النقدي والمصرفي **23–09**. هذه الوثائق تكون محل دراسةٍ وفحصٍ وتحقيقٍ من طرفه.

3. صلاحيات الجهة الإدارية المُخوَّلة بمنح الترخيص

إنَّ أوّل إجراء يقوم به مجلس النقد والقرض قبل منحِه الترخيص المطلوب لمزاولة عمليات الصيرفة الإسلامية، هو التحقُّق من الوضعية الجزائية للبنك أو المؤسسة المالية أو مُمثِّليها، حيث جعل المشرع منح الترخيص من عدمه مُرتبِط ابتداءً بنتائج التحقيق المتعلِّقة بمدى مراعاة أحكام المادة **87** من التشريع النقدي والمصرفي **23–09** والتي تمنع أيًّا كان سواء بصفتِه مؤسِّسا لبنك أو مؤسسة مالية أو عضوا في مجلس إدارتِها أن يتولَّى مباشرة أو بواسطة شخص آخر إدارة بنك أو مؤسسة مالية أو تسيِّيرها أو تمثيلِها بأيَّة صفة كانت أو يُخَوَّلُ حق التوقيع عنها:

* إذا حُكم عليه بسبب ارتكابه أحد الأفعال الآتية:

– جناية مهما كانت؛

– اختلاس أو غدر أو سرقة أو نصب ، أو إصدار شيك بدون رصيد أو خيانة الأمانة؛

– حجز عمدي بدون وجه حق ارتُكِب من مُؤتمنين عموميين أو ابتزاز أموال أو قيَّم؛

– الإفلاس؛

– مُخالفة التشريع والتنظيم الخاصَّين بالصَّرف؛

– التزوير في المُحرَّرات أو التزوير في المُحرَّرات الخاصَّة التجارية والمصرفية؛

– مُخالفة قوانين الشركات؛

– إخفاء أموال استلمها إثرَ إحدى هذه العمليات؛

– كل مخالفة ترتبط بالاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية، الفساد، تبييض الأموال وتحويل أسلحة الدمار الشامل؛

* إذا حُكِم عليه من قِبل جهة قضائية أجنبية بحكم حائز لقوة الشيء المقضي فيه يشكل حسب القانون الجزائري إحدى الجنايات أو الجنح المنصوص عليها في هذه المادة؛

* إذا أُعلِن إفلاسه أو أُلحِق بإفلاس ، أو حُكِم عليه بمسؤولية مدنية كعضو في شخص معنوي مفلس سواء في الجزائر أو في الخارج ما لم يُرد له الاعتبار.

فمتى ثبُت الحكم على البنك أو المؤسسة المالية الرَّاغِبة في تسويق منتجات إسلامية بإحدى الأفعال المذكورة أعلاه، فيكون تبعا لذلك ممنوعا من مزاولة النشاطات المصرفية بما في ذلك العمليات المتعلّقة بالصيرفة الإسلامية ما لم يتحصَّل على رد الاعتبا .

وحِرصا من المشرع على استمرار نظامية الملف قبل وبعد منح الترخيص، فقد أوجبت المادة **89** من القانون **23–09** تحيينَه دوريا وفق نظام يُصدرُه بنك الجزائر.

بعد الانتهاء من فحص الملف الإداري للبنك أو المؤسسة المالية الرَّاغِبة في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية ، يُصدر مجلس النقد والقرض إحدى القرارات الآتية:

– منح الترخيص بمزاولة نشاط تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية في حالة تأكيد نظامية الملف؛

– رفض منح الترخيص في حالة عدم نظامية الملف المُقدَّم.

وعن الضمانات القانونية الممنوحة للبنك أو المؤسسة المالية في حالة رفض طلب الحصول على الترخيص بتسويق منتجات إسلامية، فتتمثَّل في وجوب تبليغ قرار الرفض للبنك أو المؤسسة المالية المعنية حسب المادة **67** من القانون النقدي والمصرفي **23–09** طبقا لإجراءات التبليغ المتعارَف عليها بموجب قانون الإجراءات المدنية والإدارية مشفوعا بأسباب الرفض، وتتمثَّل الضمانة الثانية في حق الطعن[1] حيث تكون قرارات مجلس النقد والقرض قابلة للطعن في أجل **ستون (60) يوما** من تبلِيغها أمام

[1]. جغيري بشير ، زيرق بد الرحمان، المرجع السابق، ص،73 .

المحكمة الإدارية الاستئنافية لمدينة الجزائر العاصمة [1] ولقبول الطعن يُشترط كقاعدة عامَّة أن يُرفع من ذوي الصفة أي الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المُستهدفة من مضمون القرار مباشرةً .

ثالثا: الحصول على الاعتماد لمُزاولة نشاط الصيرفة الإسلامية

وهو شرط تنظيمي إلزامي ووجوبي، وبمثابة ترخيص إداري بمزاولة نشاط الصيرفة بصفة عامة ومنها الصيرفة الإسلامية. هذا الأخير لا يمكن الحصول عليه إلاَّ بعد موافقة مجلس النقد والقرض على منح الترخيص؛ أي بعد التحقُّق من استيفاء كافَّة الإجراءات والشروط التي حدَّدها القانون النقدي والمصرفي ومُختلف الأنظمة المُتَّخذة لتطبيقه.

وعن الجهة المُختصّة بمنح الاعتماد، فهي مُحافظ بنك الجزائر، وذلك بموجب مُقرَّر يتِمُّ نشره في الجريدة الرسمية حسب المادة **100** من القانون النقدي والمصرفي **23-09**.

المطلب الثالث : تفعيل الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية المُمارِسة لعمليات الصيرفة الإسلامية

تجسيدا لرغبة المشرع الرَّامية إلى توطين نشاط الصيرفة الإسلامية عبر نظامه المصرفي والمالي والارتقاء به إلى مصاف النُّظم المالية الإسلامية القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء، أخضع المشرع التعامُل بمنتجات الصيرفة الإسلامية لنوعين من الرقابة لضمان عدم الحياد عن أخلاقيات ممارسة المهنة، رقابة قبلية شرعية خاصَّة تماشيا مع الأهداف الخاصَّة لنشاط الصيرفة الإسلامية، ورقابة قانونية عامَّة أحال المشرع بخصوصها للقواعد العامة التي تخضع له البنوك والمؤسسات المالية التقليدية وبناءً على ما تقدَّم فإنَّ هذه الرقابة تتِمُّ بالكيفيات الآتية:

أولا : الرقابة الشَّرعية – الداخلية – : وهي رقابة محلية قبلية تتِمُّ على مستويين، أسندَها المشرع لهيئات مُتخصِّصة تتمثَّل فيها:

1. هيئة الرَّقابة الشرعية على مستوى البنوك أو المؤسسات المالية المُمارِسة لنشاط الصيرفة الإسلامية

أوجب المشرع بموجب المادة **15** من نظام الجزائر **20-02** على البنوك أو المؤسسات المالية التي ترغبُ في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية إنشاء هيئة للرقابة الشرعية على مستواها تتكون من **ثلاثة (3)** أعضاء على الأقل يتِمُّ تعيينُهم من طرف الجمعية العامَّة للبنك أو المؤسسة المالية.

تكمُن مهامُّها على وجه الخصوص وفي إطار مطابقة المنتجات للشريعة الإسلامية في رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلِّقة بالصيرفة الإسلامية، فتتولَّى تبعا لذلك مراجعة ومطابقة مدى استغلال المنتجات المتحصِّلة على إذن مُسبَق لأحكام الشريعة الإسلامية، وكذا مُراقبة عمل الشبابيك

[1]. المادة **8** من القانون **22-07** القانون **22-07** المؤرخ في **4** شوال **1443** الموافق لـ **5** مايو **2022** ، ج.ر عدد **32** صادر بتاريخ **13** شوال **1443** الموافق لـ **14** مايو **2022** .

وإبلاغ إدارة البنك لاتخاذ الإجراءات اللاَّزمة لتصحيح الأوضاع، وتقديم تقارير دورية عن نشاط الشباك الإسلامي.

ما يُعاب على هيكلة هذه الهيئة هو عدم تحديد الشروط الوَّاجب توافُرها في أعضائِها لاسيما مدى التحكُّم في كيفيات التسيير المالي والمُحاسبي وِفق أحكام الشريعة الإسلامية، إلى جانب الاستقلالية المنقوصة– النسبية–التي يتمتعون بها في أداء المهام المنوطة بهم كونهم يُعيَّنُون من طرف الجمعية العامة للبنك أو المؤسسة المالية، حيث كان الأجدرُ ضمانا لحيادِهم تعيينُهم من طرف بنك الجزائر وباقتراح من الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

2. الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعية المالية الإسلامية

والتابعة للمجلس الإسلامي الأعلى وهي هيئة استشارية لبنك الجزائر تابعة للمجلس الإسلامي الأعلى تُبدي رأيها حول مدى شرعية المنتوج أو الخدمة المُراد تسويقُها من طرف البنوك والمؤسسات المالية أو الشبابيك في إطار الصيرفة الإسلامية، حيث تُقدِّمُ هذه الأخيرة أراءَها وِفق ما تراه مُناسِبا من منظور إسلامي خالِصٍ.

ويأتي إنشاء هذه الهيئة التي حدَّد نظام بنك الجزائر صلاحياتها في إطار برنامج رئيس الجمهورية ومُخطَّط عمل الحكومة الرَّامي إلى تحقيق هدفين رئيسين هما التقليل من ظاهرة الاكتناز المالي والاستجابة للمواطنين الرَّاغبين في التعامُل بمنتجات الصيرفة الإسلامية.

ما يُعاب على هذا النظام هو سكوته عن العديد من الجوانب الهامَّة لتنظيم نشاط هذه الهيئة كعدم الاعتراف لها بالشخصية المعنوية وإقرار تبعيتها للمجلس الإسلامي الأعلى، والاكتفاء بمنحِها الدَّور الاستشاري فقط والذي يقتصِر على مُجرَّد إبداء الرأي حول المنتوج أو الخدمة المُراد طرحها للتسويق باعتماد نظام الصيرفة الإسلامية، حيث كان من المفروض أن تتموقَع هذه الهيئة على مستوى بنك الجزائر باعتباره الهيئة الإشرافية على عمل البنوك والمؤسسات المالية في الدولة على غرار ما يجري به العمل في دول إسلامية أخرى.

ثانيا : الرقابة القانونية – الخارجية – رقابة اللجنة المصرفية :

تُعدُّ اللَّجنة المصرفية من أهم هيئات الرقابة الخارجية التي احتلت مكانة مرموقة ومُتميِّزة ضمن سُلطات الضبط الاقتصادي، حيث أُسنِدت لها مهمة ضبط ومُراقبة مُختلف الإختلالات والخروقات الحاصلة في الحقل المصرفي ، وقد عزَّز المشرع الجزائري دورها لاسيما في إطار سلسلة الإصلاحات التي مسَّت المنظومة التشريعية المصرفية مُخوِّلا لها صلاحيات مُوسَّعة.

تبسِطُ هذه الأخيرة رقابتها من حيث الأشخاص على البنوك والمؤسسات المالية سواء كانت عامَّة أو خاصَّة حيث لم يُميِّز التشريع النقدي والمصرفي بينها بهذه الخصوص، كما تمتدُّ رقابتها أيضا لتطالَ البنوك والمؤسسات المالية التي تُقدِّمُ منتجات الصيرفة الإسلامية والتي أخضعها نظام بنك الجزائر **20-02** في مادته **22** لجميع الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلِّقة بالبنوك والمؤسسات المالية فيما يتعلَّق بوجوب

احترام قواعد مُمارسة المهنة المصرفية تحت رقابة هيئات الرقابة الشرعية ورقابة اللَّجنة المصرفية، كون هذا النظام لم يأتِ بقواعد خاصَّة شأن أخلاقيات ممارسة المهنة، بما يُحيل ضِمنا لتطبيق القواعد العامَّة التي جاء بها التشريع النقدي والمصرفي.

هذا الأخير نظَّم صلاحياتِها الرقابية بمُقتضى المواد **116** وما بعدها من القانون **23-09** فتتولَّى تبعا لذلك حسب المادة **120** الرقابة في عين المكان والبث في أيِ إخلال من طرف البنوك والمؤسسات المالية المُخلَّة بأحكام القانون النقدي والمصرفي وأنظمته المتعلِّقة بالتعرُّض للمخاطر.

هذه الرقابة تتِمُّ تحت إشراف بنك الجزائر ومن قِبل أعوانه، كما يمكن القيام بها من طرف أي شخص تختارُه اللجنة ذاتَها، كما خوَّلها المشرع حق الاستماع لوزير المالية، وفي هذه النقطة تحديدا حبذا لو مدَّد المشرع حق الاستماع ليطال رئيس الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية فيما يُخص منتجات الصيرفة الإسلامية، كما خولها المشرع أيضا حق طلب الإيضاحات اللاَّزمة وتبليغها بكل مُستنَد أو أيَّة معلومة دون الاحتجاج تُجاهها بالسِّر المهني حسب المادة **121** من القانون **23-09.**

وعند الوقوف على إخلالات من طرف المؤسسات الخاضعة لرقابتها، فإنِّها تقوم بما يلي حسب ما خوَّلته لها المادة **124** من القانون أعلاه:

– توجيه تحذير للكيان المعني بعد إتاحة الفرصة لمُمثِّليه لتقديم تفسيراتهم؛

– دعوة أي خاضِع لرقابتِها لاتخاذ كل التدابير التي من شأنِها أن تُعيد أو تُدعِّمَ التوازُن المالي له أو تُصحِّحَ أساليب تسييره في أجل مُحدَّدٍ؛

– تعيين قائم مُؤقَّت بالإدارة تُنقل له كافَّة السلطات اللاَّزمة لإدارة المؤسسة المعنية أو فروعها في الجزائر والذي يُمكنُه حسب المادة **125** إعلان التوقُّف عن الدَّفع. هذا التعيين قد يتِمُّ بناء على مُبادرة من مُسيِّرها أو بمُبادرتها.

وفي حالة الإخلال بمُختلف الأحكام المتعلِّقة بممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية أو عدم الإذعان لأوامِرها و تحذيراتِها ، فإنها تقضي بإحدى العقوبات المُحدَّدة بالمادة **126:**

– الإنذار؛

– التوبيخ؛

– المنع من ممارسة بعض العمليات المصرفية؛

– التوقيف المُؤقَّت لمُسيِّر أو أكثر مع تعيين قائم مُؤقَّت بالإدارة أو عدم تعيينه؛

– إنهاء مهام شخص أو أكثر من هؤلاء مع تعيين قائم مُؤقَّت بالإدارة أو عدم تعيينه؛

– سحب الاعتماد، والذي يترتَّب عنه الوَّضع قيد التصفية حسب المادة **128** ويتِمُّ تبعا لذلك تعيين مُصفٍ بموجب مُقرَّر من طرف اللجنة المصرفية تُنقل إليه كافَّة سلطات الإدارة والتسيير والتمثيل، ومتى قُدم

المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية، ادرار– الجزائر ISSN:2572-0082
المجلد:10 ، العدد: 01، السنة: جوان 2026 EISSN: 2710-804X

طلب فتح إجراء تسوية أو إفلاس أمام جهة قضائية مُختصَّة، فلابُدَّ من الحصول على إشعار بعدم مُمانعة اللَّجنة المصرفية .

وزيادة على هذه العقوبات، يُمكِنُ للجنة أن تقضي إمَّا بدلا عن هذه العقوبات وإمَّا إضافة لها بعقوبة مالية تكون مُساوِية على الأكثر لرأس المال الأدنى الذي يُلزم البنك الخاضع لرقابتِها بتوفيره يتِمُّ تحصيلُه لفائدة خزينة الدولة.

وعن ضمانات الكيان المعني أمامها، فتتمثَّل حسب المادة **127** في وجوب إعلامِه بالوقائع المنسوبة إليه أو تبليغه عن طريق وثيقة غير قضائية أو بأي وسيلة أخرى يتِمُّ إرسالُها إلى مُمثِّله الشَّرعي مع إعلامِه بحق الاطلاع بمقرّها على مُختلف الوثائق التي تُثبِتُ المخالفات المنسوبة إليه، وعلى هذا الأخير إرسال ملاحظاتِه إلى رئِيسها في أجل **ثمانية (8) أيام** من استلامه الإرسال، بعد ذلك يتِمُّ استدعاؤه للاستماع إليه من طرف اللَّجنة المصرفية، وله بدوره حق الاستعانة بوكيل.

ويتمثَّل الضمان الآخر في حق الطعن في قراراتِها المتعلِّقة بتعيين قائم مؤقَّت بالإدارة أو مصفٍ وبالعقوبات التأديبية أمام المحكمة الإدارية الاستئنافية لمدينة الجزائر خلال الآجال المُحدَّدة بموجب قانون الإجراءات المدنية والإدارية، على أن يتِمُّ تبليغ قراراتها للكيان المعني بعقد غير قضائي أو طبقا لقواعد قانون الإجراءات المدنية والإدارية حسب ما نصت عليه المادة **119** من القانون **23-09**.

وسواء كانت الرقابة شرعية أم قانونية[1] فإنَّها تهدِفُ إلى الاطمئنان لسلامة التطبيق ودعم الثِّقة في أعمال ونشاطات تلك البنوك والمؤسسات المالية، مِمَّا يُحدِث ردود أفعال إيجابية عن أدائها من النَّواحي المالية والاقتصادية، ومن ثم إحداث تطوُّر جدري في أدائِها وتذييل الصعوبات التي تعترِضُها

الخاتمـــــــة :

نخلصُ من خلال هذا العرض إلى الإقرار الصريح بوضوح نية المشرع الجزائري حول إدراج الصيرفة الإسلامية ضمن المنظومة النقدية والمصرفية خاصَّة بعد اعتماد نظام الشبابيك الإسلامية كخطوة أولى والتي يُمكِن مع الوقت تطويرها إلى بنوك أو مؤسسات مالية عمومية مُستقِلَّة عن بنك الجزائر وذلك لدورها الفعَّال في إنعاش الاقتصاد الوطني.

وبرُغمِ هذا الإقرار حول توطين الصيرفة الإسلامية ضمن نظام بنك الجزائر **20-02** ثم القانون **23-09** إلاَّ أنَّه أخضعها في الكثير من جوانِبها لنفس النظام القانوني المُطبق على البنوك التقليدية مع مراعاة الأحكام المُقتضبة التي جاء بها النظام أعلاه، والتي وإن كانت خطوة إيجابية في تقبُّل البيئة

---

[1]. الهاشمي محمد الطاهر، **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية – الأساس الفكري والممارسات الواقعة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية** ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، ليبيا،**2010** ، ص، **155** .

التشريعية لنظام صرفي قائِم على مبادئ الشريعة الإسلامية، إلاَّ أنَّ التجربة التي لا تزالُ في بدايتِها تعترِضُها العديد من العراقيل والمعوقات القانونية والتنظيمية، والتي يُذكر منها على سبيل الأهمية:

- عدم مراعاة النُّصوص التشريعية الحالية والتي تحكُم النشاط المصرفي والمالي خصوصية المعاملات المالية الإسلامية بما في ذلك نشاط الصيرفة الإسلامية؛

- غياب أي تنظيم يُوضِّحُ الإجراءات المُتَّبعة من قِبل بنك الجزائر للرقابة على عمل الشبابيك الإسلامية والاكتفاء بالإحالة للقواعد العامَّة، حيث تخضع لنظام واحد للرقابة دونما أيَّة تفرقة بين العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي، ذلك أنَّ الصناعة المالية الإسلامية تتطلب تبنِّي نظام مالي إسلامي ومُستقِل عن النظام التقليدي؛

- افتقار الدقة والوضوح في صياغة النصوص القانونية والتنظيمية التي تُبيِّن وتُحدِّدُ الطبيعة القانونية للشبابيك الإسلامية كعدم الاعتراف لها بالشخصية المعنوية، حيث تتعامل باعتبارها هيكلا تابِعا لبنك أو مؤسسة مالية تقليدية ربوية؛

- غياب منظومة بنكية ومصرفية مُتكامِلة تتناسبُ ومقتضيات الشريعة الإسلامية وتنظيم علاقة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية مع مختلف المؤسسات العامِلة في السوق المصرفية خاصَّة بنك الجزائر باعتباره هيئة رقابية أساسية ومركزية.

ولتفادي هذه العراقيل والمعوِّقات، يُمكِنُ إدراج الاقتراحات الآتية، والتي من شأنِها الرُّقي بنشاط الصيرفة الإسلامية كوجه رائِدٍ من أوجه المالية الإسلامية:

- ضرورة إعادة صياغة أحكام التجاري الذي يُمثِّلُ عقبة كبيرة أمام تطوُّر نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر بصفة خاصَّة والمالية الإسلامية بصفة عامَّة؛

- ضرورة الاعتراف بالشخصية المعنوية لشبابيك الصيرفة الإسلامية وتعزيز الرقابة الشرعية على أعمالها مع حُسن اختيار العاملين بنوافذها مهنيا وخلقيا بما يعكِس مصداقية العمل المصرفي؛

- تفعيل آليات رقابة بنك الجزائر ومهام الهيئة الشرعية المتواجِدة داخل البنك أو المؤسسة المالية المزاوِلة لنشاط الصيرفة الإسلامية، وضمان استقلاليتها من جهة أخرى عن طريق إعادة النَّظر في طريقة تعيين أعضائها ضمانا لمبدأ الشفافية في أداء المهام المنوطة بها؛

- إصدار قانون شامل جامِع لعمل المصارف الإسلامية دون الاقتصار على مُنتجات الصيرفة الإسلامية وكذا القوانين المُكمِّلة له مثل قانون الصكوك الإسلامية ، قانون الاستثمار الإسلامي ...

قائمة المصادر والمراجع :

النُّصوص القانونية :

1. القانون **23-09** المؤرخ في **3** ذي الحجة **1444** الموافق لـ **21** يونيو **2023** يتضمن القانون النقدي والمصرفي الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (ج.ر) عدد **43** صادر بتاريخ **9** ذو الحجة **1444** الموافق لـ **27** يونيو **2023** ؛

2. القانون **22-07** المؤرخ في **4** شوال **1443** الموافق لـ **5** مايو **2022** ، ج.ر عدد **32** صادر بتاريخ **13** شوال **1443** الموافق لـ **14** مايو **2022** ؛

3. الأمر **21-07** المؤرخ في **27** شوال **1442** الموافق لـ **8** يونيو **2021** يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة **2021** ج.ر عدد **44** صادر بتاريخ **27** شوال **1442** الموافق لـ **8** يونيو **2021** ؛

4. النظام **20-01** المؤرخ في **20** رجب **1441** الموافق لـ **15** مارس **2020** **يُحدِّدُ القواعد العامة المتعلِّقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية** ، ج.ر عدد **16** صادر بتاريخ **29** رجب **1441** الموافق لـ **24** مارس **2020** ؛

5. النظام**20-02** المؤرخ في **20** رجب **1441** الموافق لـ **15** مارس**2020** **يُحدِّدُ العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد مُمارستِها من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، ج.ر عدد **16** صادر بتاريخ **29** رجب **1441** الموافق لـ **24** مارس **2020** .

الكُتب :

1. الهاشمي محمد الطاهر، **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية – الأساس الفكري والممارسات الواقعة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية** ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، ليبيا ،**2010** ؛

2. ناصر سليمان، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة**، مكتبة الريام، الجزائر **2006** .

المقالات :

1. أوصغير الويزة ، " **الصناعة المالية في العالم – الواقع والمعوقات** " مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة **20** أوت **1955** ، سكيكدة ، الجزائر ، المجلد (م) **7** ، العدد(ع) **1** ،**2020**.

2. بلقاسمي سليم، " **عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء نظام بنك الجزائر رقم 20-02** " مجلة نور للدراسات الاقتصادية، جامعة الجزائر-**1**- بن خدة يوسف ، الجزائر، م **06**، ع **10**، 2020 ؛

3. بن عيسى بن علية، وعبد القادر قرش، "**الصيرفة الإسلامية كشكل من أشكال الصيرفة الشاملة في المصارف الخاصَّة في الجزائر مع الإشارة لبنك البركة الجزائري**"، مجلة دفاتر اقتصادية ، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، م **08** ،ع **15** ، **2017** ؛

4. بوزاور فهيمة ؛ " **الإطار التشريعي والتنظيمي للصيرفة الإسلامية في الجزائر** " مجلة الاجتهاد القضائي وأثره على حركة التشريع مخبر الاجتهاد القضائي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، م **14** ، ع **29** ،2022 ؛

5. بشوندا رفيق، سمرد نوال، "**دراسة تأثير المخاطر على صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية**"، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة جيلالي الياس ، سيدي بلعباس ، بالجزائر، م **09**، ع**09**، **2014** ؛

6. جغيري بشير، زيرق بد الرحمان؛ " **الجوانب القانونية لنشاط البنوك الإسلامية في التشريع الجزائري** " مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي آفلو ، الجزائر، م **8** ، ع **1** ،**2024** ؛

7. حربي لمياء، " **الإطار التشريعي للصيرفة الإسلامية عبر شبابيك البنوك التقليدية الجزائرية** "، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، م**10** ،ع**1** ، **2022** ؛

8. دوابة أشرف، " **تقويم نوافذ الصيرفة الإسلامية – دراسة حالة الجزائر**" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،م **19** ،ع**1** ، **2023** ؛

9. مهناوي حنان، "**الصيرفة الإسلامية من منظور قانوني**"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 ، الجزائر، م**5** ،ع**2**، **2021** .

المواقع الإلكترونية

11. الموقع الرسمي لبنك نزوي، **النشأة والتطوُّر/تفسير- مصطلحات- الصيرفة- الإسلامية/الاستصناع** https://www.banknizwa.om/ تاريخ الدخول إلى الموقع : **2025.12.29** .